الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C/4/2023/6
16 May 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
لجنة الموارد المائية
الدورة الخامسة عشرة
بيروت، 19-20 حزيران/يونيو 2023

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

تمويل قطاع المياه

موجز

تواجه المنطقة العربية تحدّيات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمياه نتيجة ندرة المياه الشديدة وآثار تغيُّر المناخ، ويُعتبر حشد التمويل الكافي لقطاع المياه أساسياً لإحراز التقدُّم في هذا المجال. وفي هذا السياق، تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تمكين الحصول على أدوات تمويل مبتكَرة. وحتّى الآن، تشمل المصادر الرئيسية لتمويل قطاع المياه الميزانيات الوطنية، والصناديق الإقليمية والدولية (منها صناديق تمويل العمل المناخي)، واستثمارات القطاع الخاص. وتُعَدُّ البيانات المتاحة عن النفقات الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي محدودةً، ولكن من المعروف جيداً أنّ القطاع يتلقى دعماً كبيراً. وثمّة صناديق إقليمية عدّة نشطة في هذا المجال وثمّة رغبة في زيادة مشاركة الصناديق الدولية لتمويل العمل المناخي والاستثمار الخاص. وتمثِّل "المبادرة العربية لحشد التمويل للعمل المناخي من أجل المياه" التي أطلقتها الإسكوا مؤخراً بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ، مثالاً على الفرص المتاحة للتعاون بين القطاعَين العام والخاص لتيسير الحصول على التمويل في قطاع المياه. وتُعتبر أقلّ البلدان العربية نموّاً والبلدان المتأثّرة بالنزاعات والأزمات في المنطقة بوجهٍ خاص أقلّ حظوةً في الحصول على تمويلٍ لقطاع المياه. كذلك، تعيق الحصول على التمويل عقباتٌ أخرى تتمثّل في غياب بياناتٍ عن تقييمات الموارد المائية ووجهات استخدامها.

وتقدِّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن عمل الإسكوا في مجال تمويل المياه. ولجنة الموارد المائية مدعوّة إلى تقديم التوصيات بشأن مجالات العمل التي تودّ تطويرها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التمويل الوطني للمياه	5-3	3
ثانياً- التمويل الإقليمي للمياه	8-6	4
ثالثاً- التمويل الدولي للمياه	9	5
رابعاً- تمويل العمل المناخي في قطاع المياه	16-10	5
خامساً- مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه	17	7
سادساً- تمويل المياه في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات والأزمات	19-18	7
سابعاً- فجوات في بيانات تمويل قطاع المياه	20	8
ثامناً- مبادرات التمويل الجارية والمستقبلية في قطاع المياه	34-21	8
ألف- التمويل المبتكر لقطاع المياه	24-21	8
باء- نمذجة الاستمرارية المالية للزراعة المرتكِزة على تحلية المياه في المنطقة العربية	25	9
جيم- قيمة المياه في المنطقة العربية	29-26	10
دال- المبادرة العربية لحشد التمويل للعمل المناخي من أجل المياه	31-30	11
هاء- أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	32	11
واو- تقرير المياه والتنمية العاشر للإسكوا حول العقد الدولي للعمل من أجل الماء	34-33	11
تاسعاً- التوصيات	36-35	12

مقدمـة

1- المياه موردٌ حيويٌّ لصحة الإنسان وسلامة البيئة، وعليه يحتاج قطاع المياه إلى تمويلٍ كبيرٍ للاستجابة إلى الطلب المتزايد والحرص على توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحوٍ مستدام، وفقاً لما يدعو إليه الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. لكنّ الاستثمار في قطاع المياه قد يكون مكلفاً؛ والمنطقة العربية هي الأكثر ندرةً في المياه بين جميع مناطق العالم، ممّا يزيد الحاجة إلى الاستثمار في قطاع المياه للاستجابة إلى الطلب المتزايد. واعتُبر تمويل المياه عاملاً من العوامل الرئيسية الأربعة المسرّعة لتحقيق الهدف 6. ورأت المنطقة العربية أنّ زيادة التمويل من أجل المياه هي إحدى الأولويات الإقليمية الرئيسية التي حُدِّدت في الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدّة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء (بيروت، 18-19 أيار/مايو 2022).

2- تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تمكين الحصول على أدوات تمويل مبتكَرة، في سعيها إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف 6. وتقدِّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن هذا العمل وتوصيات بشأن سُبُل المضي قُدُماً. ولجنة الموارد المائية مدعوّة إلى التعليق على محتويات الوثيقة والتوصيات الصادرة عنها.

أولاً- التمويل الوطني للمياه

3- تشمل مصادر تمويل قطاع المياه في المنطقة العربية الميزانيات الوطنية، والصناديق العربية والإقليمية والدولية، واستثمارات القطاع الخاص التي تكمِّلها أحياناً حُزَم مساعدة ثنائية. وتُعَدُّ البيانات المتاحة عن النفقات الوطنية المتعلّقة بالمياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف محدودةً، ولكن من المعروف جيداً أنّ هذا القطاع يتلقى دعماً كبيراً في عدّة أجزاء من المنطقة.

4- واستناداً إلى تقرير تحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي لعام 2022، يأتي 61 في المائة من تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى العالم من الأسر المعيشية، و29 في المائة من الحكومات، و7 في المائة من القروض الواجب سدادها، و3 في المائة من مصادر خارجية. ولا تُفصح أغلبية البلدان العربية عن نفقات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المفصَّلة. ولكن، تبيّن عيّنة من تسعة بلدان عربية[1] اختلاف تقسيم تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المنطقة عن تقسيم هذا التمويل في سائر أنحاء العالم. واستناداً إلى مسوحات تقرير تحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي لعام 2021 التي أُجريت في هذه البلدان التسعة، يأتي 20 في المائة من تمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من الأسر المعيشية، و69 في المائة من الحكومة، و5 في المائة من القروض الواجب سدادها، و6 في المائة من مصادر خارجية. ووفقاً لهذه البيانات، تعتمد المنطقة العربية على الحكومات لتمويل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مرتين أكثر من سائر بلدان العالم. وكشف تقرير تحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي لعام 2022 أنّ 76 في المائة من نفقات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى العالم خُصِّصت لمياه الشرب، و22 في المائة للصرف الصحي، و2 في المائة للنظافة الصحية. وتتماشى هذه النسب مع نتائج مسح تحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي لعام 2021 لستة بلدان عربية[2]، حيث خُصِّصت نسبة 71

(1) الأردن، وتونس، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وموريتانيا، واليمن.

(2) تونس، والعراق، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، وموريتانيا.

في المائة من نفقات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمياه الشرب، و25 في المائة للصرف الصحي، و3 في المائة للنظافة الصحية.

5- والإدراك الأفضل للنفقات في هذا القطاع من شأنه أن يحسِّن التخطيط وإعداد الميزانيات على الصعيدَين القطاعي والوطني. وسبق لبعض البلدان أن بذلت جهوداً في هذا الإطار ولقيت الدعم من مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية، وهو أداة طوّرتها الإسكوا لدعم إصلاحات وضع الميزانيات والسياسات المالية في الدول العربية وتحسين كفاءة توزيع النفقات العامة. فعلى سبيل المثال، ترصد تونس في ميزانيتها الوطنية استثماراتها في شبكات إمدادات المياه وخزَّاناتها، وجودة إمدادات المياه، ومعالجة مياه الصرف، وإدارة مياه الصرف والصرف الصحي، وتدريب الموظّفين بعد المرحلة الثانوية، وغيرها من البنود. وتُدرَج هذه البنود في الميزانية وتتمّ إدارتها على نطاق وزارات وبرامج مختلفة، ممّا يعقِّد القدرة على تطوير خطط استثمار متكاملة وإجراء تقييم شامل للنفقات المرتبطة بالمياه، الأمر الذي يعرقل بدوره جهود رصد عائد الاستثمار وجذب التمويل الخارجي. ويشكِّل ذلك تحدّياً كبيراً لصانعي السياسات في منطقةٍ حيث يُخصَّص 80 في المائة من المياه المسحوبة للزراعة[3] وتبقى كفاءة استخدام المياه منخفضة، وحيث يجب الأخذ في الحسبان استدامة سُبُل العيش في الريف إلى جانب تخصيص احتياطيات كافية من العملات الأجنبية للواردات الغذائية.

ثانياً- التمويل الإقليمي للمياه

6- توجد عدّة مؤسسات مالية عربية ودولية نشِطة في المنطقة تدعم مشاريع المياه، وثمّة أدوات مالية خضراء مكرَّسة وصناديق مناخية دعمت مشاريع المياه في بلدان عربية مختارة. وقد يُتاح المزيد من الفرص إنْ أُعِدَّت مشاريع مقبولة مصرفياً استناداً إلى معلومات وتحاليل سليمة. ويمكن أن يقدِّم تمويل المشاريع على مستوى الأحواض وطبقات المياه الجوفية والمياه العابرة للحدود فرصةً لتعزيز التعاون في مجال المياه والأمن المائي في المنطقة.

7- منذ نيسان/أبريل 2023، خُصِّص 18 في المائة من إجمالي قروض الصندوق الكويتي للمياه والصرف الصحي، وتوزَّعت هذه القروض على 16 بلداً عربياً. أمّا صندوق أبو ظبي للتنمية فاستثمر 361 مليون دولار أمريكي في قطاع المياه في الأردن والبحرين والمغرب. ومنذ عام 2021، وقَّع الصندوق السعودي للتنمية اتفاقيات قرض بقيمة 1.8 مليار دولار لتنفيذ مشاريع مرتبطة بالمياه في المنطقة العربية. وحتّى الآن، ركَّز 45.6 في المائة من إجمالي استثمارات البنك الإسلامي للتنمية في قطاعات المياه، والصرف الصحي، والتنمية الحضرية على البلدان العربية. إضافةً إلى ذلك، أصدر البنك الإسلامي للتنمية في عام 2019 صكاً أخضر هو عبارة عن أداة مالية صديقة للبيئة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فتمكَّن من جمع أكثر من مليار دولار، وخُصِّص ما يناهز 1 في المائة من هذا المبلغ لمشاريع المياه المستدامة وإدارة مياه الصرف الصحي. ولكن، وفقاً لتقارير صدرت في عام 2020، لم يوجَّه أيّ جزءٍ من تمويل المياه المستدامة وإدارة مياه الصرف الصحي الناجم عن الصكوك الخضراء نحو المنطقة العربية.

8- إنّ تعزيز الإدراك على الصعيد الإقليمي وبناء القدرات الفنيّة اللازمة لتقييم وحساب تكلفة السلع والخدمات والاستثمارات الخاصة بالمياه من شأنهما أن يساعدا البلدان على حشد التمويل لقطاع المياه. فاقترحت المملكة العربية السعودية على المجلس الوزاري العربي للمياه تأسيس مركز عربي لاقتصاديات المياه في المملكة العربية السعودية لتعزيز المعرفة الإقليمية في هذا المجال. ومن المتوقَّع أن يبحث المركز في الأبعاد الاجتماعية

(3) AQUASTAT.

والاقتصادية للمياه ويوفِّر الدعم الفنيّ للدول العربية الأعضاء. ويمكن للأبحاث التي يقوم بها المركز وما يرتبط بها من مساعدة فنيّة أن تدعم إعداد مبادرات إقليمية أو وطنية خاصة بقطاع المياه وتحضير مشاريع مياه مقبولة مصرفياً.

ثالثاً- التمويل الدولي للمياه

9- لم تحصل المنطقة العربية إلاّ على 18.1 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه والصرف الصحي في عام 2021، أي ما يوازي أقلّ من 0.01 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، على الرغم من كونها أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم. وكانت الأردن وتونس ومصر والمغرب الدول الأنجح في جذب المساعدة الإنمائية الرسمية[4]، لكنّ فجوات مالية كبيرة ما زالت قائمة في هذا الصدد. وعلى البلدان العربية أن تلتزم باستثمارات كبيرة وتستعين بأدوات مالية مبتكرة ومصادر تمويل أخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالمياه بحلول عام 2030.

رابعاً- تمويل العمل المناخي في قطاع المياه

10- أعدَّت الإسكوا موجز سياسات بعنوان تمويل العمل المناخي: الاحتياجات والتدفُّقات في المنطقة العربية، في إطار أنشطتها الخاصة بالمركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ. ومنذ حزيران/يونيو 2022، أعربت البلدان العربية عن حاجتها من حيث تمويل العمل المناخي في قطاع المياه إلى 127.46 مليار دولار لأنشطة التكيُّف. وعند تحديد هذه الحاجة، تبيَّن أنّ ثمانية بلدان عربية من أصل 18 بلداً بحاجة إلى تمويلٍ لمعالجة مياه الصرف، بينما أعربت سبعة بلدان عن حاجتها إلى التمويل لتحلية المياه. وأشارت ستّة بلدان إلى حاجتها إلى التمويل لجمع المياه، وكانت خمسة بلدان بحاجة إلى تمويل للريّ والنُّظُم البيئية لإدارة المياه. علاوةً على ذلك، أظهرت النتائج أنّ قطاع الطاقة حصل على أكبر حصّة من تدفُّقات تمويل العمل المناخي نحو المنطقة العربية (35 في المائة) بين عامَي 2010 و2020، في حين أنّ قطاع إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لم يحصل إلاّ على 14 في المائة منها، على الرغم من كون الاستثمار في المياه أولويةً للبلدان العربية. وحصلت البلدان العربية الستّة الأقلّ نموّاً على 6.6 في المائة فقط من إجمالي تدفُّقات تمويل العمل المناخي إلى المنطقة. وتواجه المنطقة العربية عجزاً مالياً هائلاً، لا سيّما في تمويل المشاريع المرتبطة بالمياه والتكيُّف في أقلّ البلدان العربية نموّاً بوجهٍ خاص.

11- ويتّجه تمويل العمل المناخي في المنطقة بدرجةٍ كبيرة نحو الدين والإقراض غير الميسَّر بدلاً من المِنَح. وبين عامَي 2010 و2020، تلقّت المنطقة العربية قروضاً بقيمة تفوق سبعة أضعاف قيمة المِنح التي قُدّمت إليها، أي ما مجموعه 30 مليار دولار للقروض مقابل 4 مليارات للمنح. ومن الجدير بالذكر أنّ أقلّ البلدان نموّاً حصلت على مِنح أكثر من غيرها من بلدان المنطقة، في حين أنّ البلدان العربية المتوسّطة الدخل تتحمَّل أعباء ديون هائلة تُقصي الاستثمارات في المياه والتكيُّف المناخي[5]. ويشمل ذلك أيضاً بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتفعة الدخل، حيث ارتفعت حصّة الديون في إجمالي الناتج المحلي من 10 إلى 41 في المائة بين عامَي 2008 و2020، ويعود ذلك مؤخراً إلى الإنفاق الاجتماعي للتصدّي لآثار جائحة كوفيد-19.

12- ولا بدّ من تحضير المشاريع للاستثمار فيها من أجل مساعدة البلدان في الحصول على نحوٍ أفضل على التمويل لقطاع المياه. وفي عام 2019، نشر البنك الدولي ورقة مناقشة تناولت تحضير مشاريع مقبولة مصرفياً

(4) Creditor Reporting System.

(5) الإسكوا، نقص السيولة وارتفاع الدين: عقبات على مسار التعافي في المنطقة العربية، 2021.

لتمويل التكيُّف مع تغيُّر المناخ في الأحواض العابرة للحدود. ونوقشت الورقة في اجتماع دعت إليه أمانة اتفاقية الأمم المتحدة للمياه، وسلَّطت الضوء على التحدّيات التي تواجهها البلدان والفرص المتاحة لها في ما يتعلّق بتحضير مشاريع الأحواض العابرة للحدود. وتساعد الورقة أيضاً البلدان التي تتشارك حوض نهر ومنظمات أحواض الأنهار على تحسين فهمها لمنظور تمويل العمل المناخي وكيفية إعداد المشاريع المقبولة مصرفياً.

13- في شباط/فبراير 2023، نشر الصندوق الأخضر للمناخ دليلاً قطاعياً للأمن المائي مع مبادئ توجيهية لتصميم المشاريع المرتبطة بالمياه والقادرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. وتفصِّل الوثيقة المرفقة بها كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية عند تصميم مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومشاريع إدارة مخاطر الجفاف والفياضانات. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى مساعدة كيانات الوصول المباشر والكيانات المعتمَدة لدى الصندوق الأخضر للمناخ في تحضير مقترحات مشاريع مياه متطوّرة للحصول على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ.

14- علاوةً على ذلك، تُنفَّذ في المنطقة العربية عدّة مبادرات لحشد التمويل لمشاريع المياه. وفي حزيران/يونيو 2022، قامت الإسكوا بالتعاون مع البنك الدولي بتنظيم ورشة عمل بشأن تمويل العمل المناخي كجزءٍ من سلسلة المعرفة بمياه المشرق. وجمعت ورشة العمل كبار المسؤولين من وزارات المالية والمياه والزراعة، وممثّلي المنظمات الدولية والإقليمية، لمناقشة الآليات والأدوات المالية والاقتصادية لتمويل مشاريع المياه والتكيُّف مع تغيُّر المناخ في المنطقة. وتناولت ورشة العمل أيضاً مقارباتٍ مبتكَرة للتمويل على غرار التمويل المرتبط بمخاطر الكوارث ومخطّطات التأمين، وإصدار السندات الخضراء والزرقاء.

15- وفي أيلول/سبتمبر 2022، استضافت الإسكوا المنتدى الإقليمي العربي بشأن تمويل العمل المناخي، وهو واحد من خمسة منتديات إقليمية نظَّمتها الرئاسة المصرية مع مناصري العمل المناخي رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، في سياق التحضيرات لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27). ودُعيت البلدان إلى تقديم مشاريع ذات أولوية مرتبطة بالتكيُّف مع تغيُّر المناخ وتخفيف آثاره، تتناول التمويل للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمصارف الخاصة. وأُعِدَّت صحف وقائع لكلّ مشروع ونُشرت على الإنترنت. وكان 22 مشروعاً، من بين المشاريع الثلاثين المطروحة، بحاجة إلى التمويل لأنشطة التكيُّف؛ وشكَّل 83 في المائة من مشاريع التكيُّف هذه مشاريع مياه اقترحتها كلّ من الأردن وتونس والعراق وعُمان ومصر، فيما ركّزت المشاريع المتبقية على الزراعة وتدهور الأراضي والحراجة. واستُعرضت مشاريع مختارة في خلاصة مشتركة عن المبادرات الخاصة بالمناخ.

16- وساهمت الإسكوا في صياغة الفصل الخاص بشمال أفريقيا من تقرير وقائع واتّجاهات التكيُّف في أفريقيا لعام 2022 الصادر عن المركز العالمي للتكيُّف. ويشرح هذا الفصل قدرة السندات الخضراء على حشد الموارد لتمويل مشاريع جديدة خاصة بالمناخ أو إعادة تمويل المشاريع القائمة كما في مصر. ويفسِّر أيضاً كيف تبحث صناديق التنمية عن سُبُل لتقييم المشاريع وتصنيفها كالمشاريع الخضراء أو تلك المُراعية للمناخ، وكيف يمكن للتصنيف المشترك ومنهجية التقييم المحدَّدة جيداً أن يساعدا مقترحي المشاريع في تلبية بعض المعايير للحصول على تمويلٍ للعمل المناخي، وأن يساعدا أيضاً الجهات المانحة والدائنين في تصنيف المشاريع التي يموّلونها استناداً إلى مجموعة معايير مشتركة. علاوةً على ذلك، يبحث الفصل في الفرص التي تقدِّمها مقايضة الديون لحشد التمويل لمشاريع التكيُّف، بما في ذلك مبادرة الإسكوا لمقايضة الديون بالعمل المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومبادرة تآزر المانحين.

خامساً- مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه

17- لطالما كانت مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه منخفضة. ويعود ذلك إلى عناصر مختلفة مثل عوائق الدخول إلى القطاع، التي تنعكس في درجة التنظيم والاستثمارات الواسعة النطاق الخاصة بقطاع المياه. ومن العناصر الأخرى التي يُعتقَد أنّها تعيق مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه، حساسيته السياسية المتجذِّرة في الاحتياجات الإنسانية والبيئية، ممّا يرفع درجة نفوذ المستهلكين ومصلحتهم إلى حدٍّ بعيد. إضافةً إلى ذلك، يُعتبر قطاع المياه قطاعاً ذا عائدٍ على الاستثمار أقلّ من غيره من القطاعات[6]، لا سيّما عندما تكون فرصة استرداد التكاليف على المدى القصير محدودة. لكنّ هذا القطاع يُعتبر أيضاً منخفض المخاطر، فيمكن تأمين ادخارات طويلة الأمد للميزانيات العامة من خلال اتخاذ قرارات استراتيجية في ما يتعلّق باستثمارات المياه وإقامة الشراكات في الوقت الراهن. لذلك، قد تحتاج الحكومات إلى تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في قطاع المياه وتقديم خبرته وتقنياته وموارده المالية بالدرجة نفسها القائمة في القطاعات الأخرى. ويمكن لجذب مشاركة القطاع الخاص أن يساعد أيضاً في تسريع الابتكار في القطاع وتحديثه، وتوفير التكاليف التي تقع على عاتق الحكومة، وبناء القدرات لإدارة الموارد المائية الشحيحة على نحوٍ مستدام.

سادساً- تمويل المياه في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات والأزمات

18- البلدان المتأثِّرة بالنزاعات والأزمات في المنطقة هي بحاجةٍ ماسّة إلى تمويلٍ لقطاع المياه. وللنزاعات تبِعات جسيمة على البنية الأساسية للمياه وإمداداتها. وتشير الأدلّة إلى انخفاضٍ حادّ في توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في الجمهورية العربية السورية منذ بداية الحرب[7]. ونددَّ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً باعتداءات المجموعة المسلّحة على الآبار التي دُمِّرت وسُمِّمت ماؤها عن قصد في الصومال[8]. أمّا في دولة فلسطين، فأثَّرت السيطرة على الموارد المائية تأثيراً سلبيّاً للغاية على الزراعة في الضفة الغربية، وهي تحدّ من وصول الفلسطينيين إلى المياه للاستخدام المنزلي[9]. إضافةً إلى ذلك، يستضيف لبنان أكبر عددٍ من اللاجئين بالنسبة إلى عدد السكان على صعيد العالم، نتيجة النزاعات القائمة في الدول المجاورة، وعليه يُكلَّف بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية للشعوب النازحة علماً أنّه يواجه في الوقت نفسه أزمة اقتصادية محلية هائلة.

19- ويدعو تقريرٌ يصدر قريباً عن الإسكوا بعنوان "الاتجاهات السائدة وتداعياتها 7: معالجة مخاطر الأمن المتعلّقة بالمناخ في المنطقة العربية"، إلى زيادة حصول البلدان العربية المتأثِّرة بالنزاعات على تمويلٍ للعمل المناخي. ويناقش التقرير مطالبة صناديق تمويل العمل المناخي (صندوق التكيُّف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية) بإدراج مقاييس ونتائج عملية بناء السلام في تصميم المشاريع. وقد يحفِّز ذلك الإقراض في المناطق التي تواجه تحدّيات في الأمن المناخي، ويشجِّع أيضاً إدراج شواغل الأمن المناخي في تصميم المشاريع وتنفيذها. كذلك، يسلِّط التقرير الضوء على الحاجة إلى قيام المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية

---

(6) World Bank Group, Achieving universal access to water and sanitation by 2030: the role of blended finance, 2016.

(7) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أزمة المياه في سورية: بعد 10 سنوات من الحرب.. مياه الشرب أقل بنحو 40٪، 2021.

(8) مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الصومال: تورك ينذِّد بالارتفاع الحاد في عدد الضحايا المدنيين وسط تصاعد الاعتداءات التي تشنّها حركة الشباب، 2022.

(9) ESCWA, Palestine Under Occupation III: Mapping Israel's Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory, 2021.

والمهنيين بمزيد من الأبحاث والمشاريع النموذجية لإيجاد سُبُل جديدة لتوجيه تدفُّقات الاستثمارات العامة حين يكون النزاع قد أضعف الدولة إلى حدٍّ بعيد. ويشير التقرير إلى الفرص المتاحة لمشاركة القطاع الخاص في تطوير آليات ائتمان من شأنها إزالة المخاطر من الاستثمارات في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات و/أو في البلدان الخارجة منها.

سابعاً- فجوات في بيانات تمويل قطاع المياه

20- تحتاج الأسواق المالية إلى معلومات واضحة وشفافة للعمل بكفاءة وفعالية ولتخفيف المخاطر. وتعزّز البيانات الفضلى فعاليّة التدفُّقات المالية إلى قطاع المياه. ويمكن تحسين جمع بياناتٍ عن تمويل المياه وتصنيفها من خلال زيادة وتيرة البيانات ذات الصلة وتفصيلها. وقد يشمل ذلك بيانات تفصّل مصاريف الحكومة المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتحدِّد قيمة المياه بصورة رسمية أو غير رسمية، وتتيح المعلومات عن تكاليف وأسعار ومدفوعات خدمات المياه التي توفِّرها الحكومات والمرافق على الصعيدَين الوطني ودون الوطني. وتوجِّه البيانات والمعلومات مراحل تحضير المشاريع وتقلِّل عوائق الدخول أمام مشاركة القطاع الخاص.

ثامناً- مبادرات التمويل الجارية والمستقبلية في قطاع المياه

ألف- التمويل المبتكر لقطاع المياه

21- قد تُستخدَم حقوق السحب الخاصة (SDR) من صندوق النقد الدولي لاستكمال تمويل قطاع المياه في المنطقة العربية. وتمثِّل حقوق السحب الخاصة أصلاً احتياطياً عالمياً إضافةً إلى الاحتياطيات الرسمية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وليس حقّ السحب الخاص وحدةَ حسابٍ بل أداةً تعزّز سيولة بلدٍ ما. وتُخصَّص حقوق السحب الخاصة لكلّ بلدٍ عضو في صندوق النقد الدولي بشكل يتناسب مع حصّته في الصندوق. ويمكن بالتالي تداول هذه المخصَّصات مع بلدٍ آخر للحصول على مزيجٍ من العملات يجمع بين الدولار الأمريكي، واليورو، والرينمينبي الصيني، والين الياباني، والجنيه الإسترليني. وكانت حقوق السحب الخاصة تُستخدَم تاريخياً كمجرّد أداة للسياسة النقدية، غير أنّ نطاق استخدامها قد اتَّسع منذ انتشار جائحة كوفيد-19. وتحظى المنطقة العربية بما يناهز 19.7 مليار دولار من مخصَّصات حقوق السحب الخاصة، ولا تَستخدِم إلاّ 76 في المائة من المخصَّصات المتاحة. وبما أنّ نسب الفوائد على حقوق السحب الخاصة منخفضة وتبلغ حالياً 3.575 في المائة، قد يكون مفيداً استخدام المخصَّصات لإعادة تمويل الديون القائمة أو الاستثمار في مشاريع جديدة متصلة بالمياه. وفي هذا السياق، استضافت الإسكوا مؤخراً مؤتمراً حول موضوع "حقوق السحب الخاصة وما بعدها: مستقبل تمويل التنمية والإنفاق المالي واللامساواة في المنطقة العربية". وتبحث الإسكوا بنشاط في سُبُل توسيع نطاق استخدام الدول الأعضاء حقوقَ السحب الخاصة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 6.

22- وكانت الإسكوا أيضاً رائدةً في العمل على مقايضة الديون بالعمل المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد اتّخذت هذه المبادرة شكل اتفاقٍ بين الحكومات ودائنيها يمتدُّ على عدّة سنوات ويتيح استخدام جزءٍ من مدفوعات ديونها أو كلّها (أي الفوائد و/أو الأصل) لتمويل مشاريع تُحرِز تقدُّماً في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية أو أهداف التنمية المستدامة. واستُخدِمت أيضاً سندات الاستدامة والسندات الخضراء في المنطقة، بما في ذلك في مصر ومن قِبل البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشاريع المياه. علاوةً على ذلك، أصدرت بعض المؤسسات المالية الدولية سندات زرقاء (أصدرتها الدول الجزرية الصغيرة كسندات سيادية) كانت بمثابة أدوات دين مخصَّصة لحشد التمويل للمشاريع المرتبطة بالبحار والمحيطات، بما في ذلك مشاريع

معالجة مياه الصرف لتفادي تلوّث المحيط. ووسَّعت مؤسسة التمويل الدولية نطاق تعريف التمويل الأزرق ليشمل أنشطة معالجة مياه الشرب وتحلية المياه وإدارتها، وهي أنشطة تخفِّف من استهلاك المياه.

23- نجحت عدّة بلدان عربية في التصدّي لتحدّيات ندرة المياه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا تحلية المياه، وسجّلت أرقاماً قياسية مرّات عدّة في ما يتعلّق بحجم محطات التحلية وكفاءتها. ويمكن تحسين هذه الكفاءة أكثر عبر تحديث المحطّات وتطوير تكنولوجيا أفضل تناسب الظروف المحلية. ويقدِّر المهندسون والفيزيائون أنّ الحدّ النظري لكفاءة التحلية بالتناضح العكسي يناهز 1.6 كيلوواط/ساعة لكلّ متر مكعّب من مياه البحر[10]، لكنّ المنطقة العربية تحقِّق 11.6 كيلوواط/ساعة تقريباً لكلّ متر مكعّب من مياه البحر وفقاً لعملية حسابية بسيطة. ويشير ذلك إلى أنّ الكلفة التكنولوجية المتوسطة للمنطقة العربية تقع بين 5.9 و9.3 مليار دولار سنوياً، ويشمل المبلغ الثاني التكاليف الاجتماعية التي تُعزى إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الإضافية. ويمكن تخفيف هذه الكلفة بالاستثمار في مزيدٍ من الأبحاث وأنشطة التنمية.

24- وليست أسواق المياه الجوفية بجديدةٍ في المنطقة العربية. ففي عُمان تُجرى مزادات أسبوعية لتوزيع المياه عبر نظام الري المعروف باسم "الأفلاج" والقائم منذ ألف عام. كذلك، توفِّر نُظُم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها آليةً أخرى مرتكزة على السوق لتقييم سلعة بيئية. وتُطبّق نُظُم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها بنجاحٍ منذ عقود للحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدّمة وقد بدأ تطبيقها في الآونة الأخيرة في قطاع المياه. وفي هذه الحالات، تضع الحكومة حدّاً (سقفاً) لأكبر كميّة مياه يمكن سحبها، ثمّ يُقسم هذا السقف إلى حصص يمكن الاتجار فيها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، نجحت حكومة ولاية كاليفورنيا في تطبيق نظام "تحديد سقف كمية المياه المسحوبة والاتجار فيها" على المياه الجوفية في صحراء موهافي. وأدّى النظام إلى خفض إجمالي المياه المسحوبة، وزيادة كفاءة استخدام المياه، ورفع قِيم الممتلكات. كذلك، طبَّقت أستراليا نظام "تحديد سقف كمية المياه المسحوبة والاتجار فيها" في عدّة ولايات، لكنّ مستويات النجاح كانت متفاوتة. ويعود ذلك جزئياً إلى كون نُظُم "تحديد سقف كمية المياه المسحوبة والاتجار فيها" عرضةً لمخاطر مختلفة مرتبطة بالتصميم المؤسسي، وعلم المياه، والحساسيات السياسية والاجتماعية، والتغيُّرات الاقتصادية. ويمكن توجيه الجهود لإدارة المياه الجوفية أو غيرها من الموارد المائية بشكلٍ أفضل في المنطقة العربية من خلال الاستفادة من الخبرات في تطبيق نُظُم "تحديد سقف كمية المياه المسحوبة والاتجار فيها".

باء- نمذجة الاستمرارية المالية للزراعة المرتكِزة على تحلية المياه في المنطقة العربية

25- طبقَّت المنطقة العربية تكنولوجيا تحلية مياه البحر على نطاقٍ واسع. كذلك، تتوفَّر لديها كميّة كبيرة من المياه الجوفية المالحة. وبدأت عدّة بلدان عربية في تنفيذ مشاريع زراعية قائمة على تحلية المياه. واستكمالاً لهذه الجهود، تتمعَّن الإسكوا في دراسة النماذج لتقدير استمرارية الزراعة القائمة على تحلية المياه. وفي الوقت الراهن، يقضي الهدف بتقييم الاستمرارية الاقتصادية للمحاصيل في أيّ موقع محدَّد باستخدام المياه المحلّاة. ويستند ذلك إلى الحدّ النظري لكفاءة التحلية بالتناضح العكسي. ويمكن استخدام هذا القيد المُلزِم للتنبؤ بالاستمرارية المالية للزراعة المرتكِزة على تحلية المياه، وذلك بحسب كلّ محصول وفي أيّ موقع محدَّد. وبالتالي، يمكن أن يستعين القطاعان العام والخاص بتلك التنبؤات لتحسين مشاريعهما الزراعية المرتكِزة على تحلية المياه.

(10) Li Wang and others, Derivation of the Theoretical Minimum Energy of Separation of Desalination Processes, 2020.

جيم- قيمة المياه في المنطقة العربية

26- قد تستفيد الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة ندرة المياه بتحسين إدارتها من فهمٍ أفضل لقيمة المياه الاقتصادية. ويمكن تسليط الضوء على الحاجة إلى المحافظة على المياه واستخدامها على نحوٍ أكثر فعاليّةً من خلال الاستعانة بتقنيات التقييم التي توضِّح المنافع الاقتصادية والاجتماعية الجمّة الناجمة عن هذا المورد المحدود. وأطلقت الإسكوا مناقشةً حول القيمة الاقتصادية للمياه الجوفية في تقرير المياه والتنمية التاسع الذي يصف مساهمة المياه الجوفية في قطاعات اقتصادية أساسية، بما في ذلك العمليات الصناعية والتعدين والكهرباء والسياحة. وتستمرّ الإسكوا في العمل في هذا الإطار تحضيراً لتقرير المياه والتنمية العاشر الذي سيصدر قريباً.

27- يُعتبر قياس مساهمة المياه في قطاع الزراعة أحد أساليب تحديد قيمة المياه في الاقتصادي الكلّي. وعلى سبيل المثال، ذكر تقرير المياه والتنمية التاسع أنّ بيانات عن المياه الجوفية المسحوبة، واستخدامها في الزراعة، ومساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في اليمن، قد استُخدِمت لتقدير مساهمة المياه الجوفية في الاقتصاد الوطني. لكنّ هذه التقديرات لا تأخذ في الحسبان مساهمات المياه في قطاعات اقتصادية أخرى متنوّعة. وتعمل الإسكوا على تطوير تقنيات جديدة تسيطر على مجموعة أوسع من المتغيّرات، بما فيها مُدخلات أخرى إلى قطاع الزراعة.

28- وتعمل الإسكوا أيضاً على تطوير منهجيةٍ لتحديد قيمة المياه في الاقتصاد الجزئي. ويمكن تقدير قيمة المياه الجوفية باحتساب الفرق في غلاّت المحصول نفسه في مناطق مروية بالمياه الجوفية مقارنة بالمناطق البعلية[11]. وفي هذه الحالة، تساوي قيمة المياه الجوفية الفرق في الهوامش الإجمالية بين المحاصيل، مقسومٌ على كمية المياه الجوفية المستهلَكة لريّ المحاصيل المروية. وتعمل الإسكوا حالياً على توسيع نطاق هذه المنهجية من خلال التحكُّم باستخدام الأسمدة والبذور. وأُجريت تقييمات للمياه الجوفية في أجزاء أخرى من العالم، لكنّها لم تُجرَ على نطاق واسع في المنطقة العربية. وقد تستفيد المنطقة العربية كثيراً من تقييمٍ أدقّ لمياهها، نظراً لما تتسّم به من خصائص فريدة من نوعها، لا سيّما ندرة المياه وشدّة القحولة.

29- تركِّز معظم دراسات القيمة الاقتصادية للمياه الجوفية على قيمتها المكتسَبَة من إنتاجها أو استخراجها (أي استخدامها)، كما ورد سابقاً في ما يتعلّق بقطاع الزراعة. ومن المهمّ أيضاً مراعاة قيمة المياه في موقعها الأصلي (أي عدم استخدامها) وتركها في البيئة الطبيعية، على الرغم من أنّ تحديد هذه القيمة تقريبياً قد يشكِّل تحدّياً. وتشمل قيمة عدم استهلاك المياه دعم النظام البيئي، والإرث الثقافي، والتحكُّم بتعرية التربة، وغيرها من المنافع[12]. واستعانت الدراسات السابقة عن القيمة المكتسبة من عدم استخدام المياه، بصورة أساسية بمنهجية التقييم الاحتمالي التي تقضي بتطوير ونشر مسح موجَّه لمشاركين في منطقة جغرافية مختارة بغية تحديد "استعدادهم للدفع" لقاء استرجاع الموارد المائية والمحافظة عليها. والدول الأعضاء مدعوّة إلى الإعراب عن اهتمامها في ريادة دراسات مماثلة في المنطقة العربية.

---

(11) José M. Martínez-Paz and Angel Perni, Environmental cost of groundwater: a contingent valuation methodology, 2011.

(12) المرجع نفسه؛ E. Barbier and others, Economic Valuation of Wetlands: A Guide for Policy Makers and Planners, 1997؛ P. Koundouri and others, Contribution of Non-Use Values to Inform the Management of Groundwater Systems: The Rokua Esker, Northern Finland, 2013.

دال- المبادرة العربية لحشد التمويل للعمل المناخي من أجل المياه

30- في مؤتمر استعراض منتصف المدّة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023)، المعقود في نيويورك من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، أعلنت الإسكوا وجامعة الدول العربية إطلاق المبادرة العربية لحشد التمويل للعمل المناخي من أجل المياه، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ، باعتبار هذه المبادرة أحد التزامات خطّة العمل من أجل الماء. وانضمّت كلّ من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وحكومة السويد إلى المبادرة كشريكين فيها، بالإضافة إلى مؤسسات متعاونة أخرى، بما فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

31- وستحضِّر المبادرة نبذة عن تمويل العمل المناخي في قطاع المياه، وتنظِّم اجتماعاً وورشة عمل لحشد تمويل التكيُّف لمشاريع المياه، وتوفِّر تدريباً مخصَّصاً ودعماً فنياً للدول العربية بشأن طُرق حشد التمويل للعمل المناخي للمشاريع المرتبطة بالمياه.

هاء- أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

32- تستضيف حكومة المملكة العربية السعودية أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الرياض من 9 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويهدف أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى توليد زخم في المنطقة تحضيراً لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) الذي تستضيفه الإمارات العربية المتحدة في دبي. ومن المتوقّع أن تبحث فعاليات أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودوراته في احتياجات تمويل العمل المناخي في المنطقة، بما فيها الاحتياجات والأولويات المفصَّلة والمرتبطة بتمويل مشاريع المياه والاستثمار فيها.

واو- تقرير المياه والتنمية العاشر للإسكوا حول العقد الدولي للعمل من أجل الماء

33- في عام 2016، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها الدول العربية الأعضاء الاثنان والعشرون، بالإجماع العقد الدولي للعمل في مجال المياه من أجل التنمية المستدامة (2018-2028). وفي عام 2022، نظَّمت الإسكوا مع شركاء إقليميين الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدّة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء. وقدَّم الاجتماع الأولويات والمواقف الإقليمية التي وجَّهت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، وشكَّل بالتالي استعراض منتصف المدّة الشامل للعقد.

34- تستعرض النسخة العاشرة من تقرير المياه والتنمية للإسكوا التقدُّم المحرز على الصعيد الإقليمي في تحقيق الأهداف الواردة في القرار التمكيني عن العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وفي إطار هذا الاستعراض، ينظر التقرير في التقدُّم المحرز على الصعيد الإقليمي والفجوات القائمة، في سياق الإطار العالمي للأمم المتحدة للتعجيل بتحقيق الهدف 6. ويحدِّد الإطار خمسة عوامل عالمية مسرِّعة لتحقيق الهدف 6 هي: التمويل الأمثل، وتحسين البيانات والمعلومات، وتنمية القدرات، والابتكار، والحوكمة. ويُخصَّص جزءٌ من هذا التقرير لمعالجة مسألة تمويل قطاع المياه في المنطقة العربية.

تاسعاً- التوصيات

35- لجنة الموارد المائية مدعوّة إلى تقديم المشورة بشأن مجالات العمل الأخرى التي تودّ أن تتابعها الأمانة التنفيذية للإسكوا في ما يتعلق بتمويل قطاع المياه لتحسين الأمن المائي؛ وهي مدعوّة أيضاً إلى تقديم اقتراحات بشأن السُبُل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء وللأمانة التنفيذية للإسكوا التقدُّم في تنفيذ مجالات العمل الحالية. وفي هذا الصدد، تُقدَّم التوصيات التالية لتنظر اللجنة فيها:

(أ) تطوير آليات لزيادة جمع البيانات عن تمويل مشاريع قطاع المياه وتصنيفها ونشرها، بما في ذلك كمية هذه البيانات وجودتها وتواتر إصدارها من مؤسسات مالية دولية، وجهات مانحة، وميزانيات وطنية؛

(ب) المشاركة في اجتماعات إقليمية وورش عمل حول زيادة التمويل لمشاريع قطاع المياه، وتشجيع مشاركة نظراء من وزارات المالية والتخطيط والقطاعات المرتبطة بالمياه في هذه الفعاليات.

36- وقد ترغب اللجنة أيضاً بمناقشة سُبُل دعم الأمانة التنفيذية للدول الأعضاء من خلال:

(أ) توفير الإرشاد حول أنواع بيانات تمويل قطاع المياه التي قد تكون مفيدةً لتحضير مشاريع المياه المقبولة مصرفياً، وطُرق تحضير المشاريع المرتبطة بالمياه وتصنيفها لضمان أهليتها لخطوط تمويل مختلفة؛

(ب) تنظيم فعاليات تجمع الدول الأعضاء بالجهات المانحة والمؤسسات المالية لمناقشة مبادئ توجيهية للتمويل، وتحسين الحصول على مصادر تمويل قطاع المياه وتوسيع نطاقها؛

(ج) إجراء الأبحاث حول القيمة غير الاستهلاكية للموارد المائية في المنطقة العربية، لا سيّما موارد المياه الجوفية.